إقتصاد محلي

زخور لـ «الديار» : آمل حل ازمة الازدحام مع انجاز مشروع التوسعة والتجهيز .مصائب مرافئ عند مرافئ فوائد... مرفأ بيروت يحطم الارقام القياسية لان العقوبات الاقتصادية على سوريا حولت لبنان الى محطة توريد اليها .

الديار 2013/07/28

جوزف فرح

مرفأ بيروت يسير عكس التيار. فالقطاعات الاقتصادية المختلفة تعاني من الخسائر والتراجعات، بينما يلاحظ ان مرفأ بيروت ما زال يحقق الارقام القياسية ان على صعيد البضائع المستوردة والمصدرة وحركة الحاويات او على صعيد السيارات التي يتم تداولها رغم تفاقم الازمات الداخلية والاحداث الامنية الجارية في المنطقة والجوار.
وقد اوضح رئيس الغرفة الدولية للملاحة في بيروت ايلي زخور ان السبب المباشر لهذه النتائج الجيدة يعود الى تحول لبنان الى محطة توريد للبضائع لتغطية الاسواق السورية، بسبب العقوبات الاقتصادية الغربية المفروضة على سوريا.
كما ان المخاطر المحدقة بالشاحنات العابرة للاراضي السورية بسبب الاحداث الامنية دفعت قسماً كبيراً من التجار اللبنانيين الى تحويل مستورداتهم وصادراتهم التي كانت تتم براً من والى الدول العربية الى مرفأ بيروت.
واشار زخور في حديثه لـ«الديار» الى ان هذه الحركة الجيدة ستستمر الى امد غير منظور، حتى بعد عودة الامن والاستقرار الى سوريا، فالمرفآن السوريان: اللاذقية وطرطوس، لن يكونا قادرين على استيعاب ما قد تحتاجه سوريا من مواد وبضائع لاعادة اعمار مدنها ومصانعها المدمرة.
وأمل زخور ان تحل ازمة الازدحام التي ما يزال المرفأ يعاني منها مع انجاز مشروع التوسعة والتجهيز والمتوقع في الربع الاخير من العام الحالي.
ارقام قياسية في تموز 2012
واعلن زخور ان شهر تموز الحالي، شهد تحطيم لأرقام قياسية لم يشهد مثلها مرفأ بيروت منذ تدشين محطة الحاويات في العام 2005. فقد تمكن المرفأ من التعامل مع اكثر من 104 الاف حاوية نمطية هذا الشهر، وهو الرقم الاكبر الذي يسجل في شهر واحد حتى تاريخه. كما سجلت حركة الحاويات المصدرة ملأى ببضائع لبنانية رقما قياسيا جديدا، عندما تجاوز عددها عتبة الـ 8 الاف حاوية نمطية.
وبالعودة الى المقارنة بحركة مرفأ بيروت خلال النصف الاول من العامين 2012 و2013، يتبين ما يلي:
مجموع البواخر: ارتفع الى 1058 باخرة في النصف الاول من العام الحالي وبنسبة 5 بالمئة.
كميات البضائع المستوردة: بلغ وزنها الاجمالي 3.566 مليون طن وبزيادة نسبتها 16 بالمئة.
كميات البضائع المصدرة: ارتفع وزنها الى 525 الف طن وبنسبة 29 بالمئة.
اما حركة الحاويات التي تداولها مرفأ بيروت خلال النصف الاول من العام الحالي، فبلغ مجموعها 558 الف حاوية نمطية بنمو نسبته 8 بالمئة.
وحققت حركة الحاويات المستوردة برسم الاستهلاك المحلي زيادة كبيرة، فبلغ مجموعها 185 الف حاوية نمطية خلال النصف الاول من العام الحالي، بارتفاع نسبته 23 بالمئة. بينما سجلت حركة الحاويات المصدرة الملأى ببضائع لبنانية رقما كبيرا، فبلغ مجموعها 38 الف حاوية نمطية وبنمو نسبته 41 بالمئة.
اما حركة الحاويات برسم المسافنة فتراجعت الى 178 الف حاوية نمطية وبنسبة 11 بالمئة. ويذكر ان ادارة مرفأ بيروت هي التي طلبت من الشركتين اللتين تعتمدان مرفأ بيروت مركزا لحركة المسافنة، تخفيض هذه الحركة بصورة موقتة، من اجل التخفيف من الازدحام الشديد الذي يعاني منه مرفأ بيروت، ولحين انجاز مشروع التوسعة والتجهيز.
ارتفاع كبير بحركة السيارات
وحققت حركة السارات التي تعامل معها مرفأ بيروت رقما كبرا، فبلغ 48 الف سيارة بنمو نسبته 20 بالمئة.
وقد انعكست هذه الحركة الكبيرة ايجابا على المجموع العام للواردات المرفئية التي ارتفعت الى 106 ملايين دولار في النصف الاول من العام الحالي، وبنسبة 25 بالمئة عما كانت عليه في الفترة ذاتها من العام الماضي.

واوضح زخور انه في الوقت التي تشكو فيه كافة القطاعات الاقتصادية من تراجع حركة البيع والشراء في الاسواق اللبنانية نتيجة للاوضاع المتوترة في البلاد والاحداث الامنية الجارية في المنطقة، نرى «ان مرفأ بيروت هو المستفيد الاول من هذه الاحداث». فالتاجر اللبناني الذي كان يستورد عددا محدودا من الحاويات وكميات البضائع لتغطية حاجات الاسواق اللبنانية، ضاعف من حجم مستورداته لتغطية الاسواق السورية ايضا، والمطلوب منها تأمين احتياجات اكثر من 22 مليون مواطن سوري. كما ان اغلاق الحدود البرية بصورة كاملة بين سوريا وتركيا، ادى الى تحويل الاستيراد والتصدير من لبنان والى تركيا من البر الى البحر بواسطة بواخر الرو/رو (العبارات) في مرفأ طرابلس او ببواخر الحاويات عبر مرفأ بيروت.

ولا بد من الاشارة ايضا الى ان مخاطر عبور الشاحنات للاراضي السورية ادى الى رفع اجور النقل البري بين لبنان والدول العربية وزيادة رسوم التأمين، وبالتالي تحول قسم كبير من عمليات الاستيراد والتصدير التي كانت تتم برا من الدول العربية واليها، الى مرفأ بيروت.

واضاف زخور: «نحن نتمنى عودة الامن والسلام والاستقرار الى سوريا، فعندما يكون جارك بخير، تكون انت بخير، والعكس صحيح». علما ان عودة الامن والسلام الى سوريا ستضاعف من الحركة في مرفأ بيروت لان المرفأين السوريين طرطوس واللاذقية، لن يكونا قادرين على استيعاب ما تحتاجه سوريا لاعادة اعمار مدنها وبنيتها الفوقية والتحتية ومصانعها المدمرة.

تنفيذ مشروع التوسيع والتجهيز

من جهة ثانية، اشار زخور الى ان تنفيذ مشروع توسعة محطة الحاويات وتجهيزها جار على قدم وساق، وان ادارة المرفأ كانت استلمت القسم المنجز من الباحة الجديدة في المحطة بمساحة حوالى 90 الف متر مربع، وباشرت باستخدام هذا القسم مما ساهم في استيعاب قسم مهم من حركة الحاويات التي تواصل نموها.

وأشار الى ان الانتهاء من تنفيذ مشروع التوسعة والتجهيز سيرفع عدد الرافعات الجسرية الحالية التي تستخدم في تفريغ وشحن السفن من 6 رافعات الى 12 رافعة جسرية، كما يرتفع عدد الرافعات المساعدة العاملة في باحة المحطة من 18 رافعة الى 36 رافعة مساعدة، وسيبلغ طول الرصيف المركزي رقم 16 في محطة الحاويات 1100 متر بدلا من 600 متر، كما سيبلغ عمق مياه القسم الجديد من المحطة 16.5 متراً. وبالتالي تصبح المحطة قادرة على التعامل مع أكبر سفن الحاويات في العالم، كما ان قدرتها الاستيعابية سترتفع الى حوالى 1.5 مليون حاوية نمطية سنويا.

وأمل زخور ان تحل أزمة الازدحام بصورة نهائية مع انجاز مشروع التوسعة والتجهيز واستخدام المحطة بكامل طاقتها في الربع الاخير من العام الجاري.

وكشف زخور بأن ادارة مرفأ بيروت انجزت التصاميم لبناء محطة حاويات نموذجية جديدة غرب المحطة الحالية، وان وزير الاشغال العامة والنقل غازي العريضي يبدي اهتماما خاصا للتعجيل في بناء هذه المحطة، لأن المحطة الحالية وبالرغم من التوسعة الجديدة، لن تكون قادرة على استيعاب حركة الحاويات المتوقعة، خصوصا ان عدة شركات ملاحة بحرية كانت ابدت رغبتها في اعتماد مرفأ بيروت مركزا لعمليات المسافنة، أسوة بالشركتين الحاليتين، لكن ادارة المرفأ لم تتجاوب مع رغبتها لأن المرفأ غير قادر حاليا على استيعاب المزيد من حركة المسافنة.

وأكد اخيرا، ان مرفأ بيروت سيكون قادرا على تحقيق المزيد من النتائج الجيدة وتفعيل دوره المحوري في المنطقة، شرط المحافظة على الحد الأدنى من الأمن والاستقرار اللذين ينعم بهما البلد حاليا.